

أشاد بدورها الفعال في دعم «الحق الفلسطيني»

رئيس «البرلماني الدولي»: الكويت مستمرة بالدفاع عن ما تؤمن به في الوقت الذي لا يملك الناس صوتا بالمجتمع الدولي



دوارتي باشيكو

اشاد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي دوارتي باشيكو بالدور "الفعال" الذي تضطلع به دولة الكويت في الدفاع عن الحق المشروع للقضية الفلسطينية وهي "لا تزال مستمرة بالدفاع عما تؤمن به في الوقت الذي لا يملك الناس صوتا بالمجتمع الدولي". وأضاف باشيكو الذي زار الكويت الأسبوع الماضي في لقاء نشرته شبكة "الدستور" الإخبارية أمس الأول أن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم له دور رائد في الدفاع عن قضية فلسطين قائلا "أن الكويت لا تنسى هذه القضية وتثيرها وتدافع عنها دائما".

وأكد أن رأيه متفق مع قرارات الأمم المتحدة في ضرورة احترام وجود الدولتين جنباً إلى جنب مضيفاً "أننا بحاجة إلى إيجاد حل يمكن الطرفين من العيش معا واحترام بعضهم بعضا ليكونوا آمنين دون تهديدات وخوف من حدوث شيء ونحتاج إلى قبول قرارات الأمم المتحدة". وشدد على أنه "لا يمكن القبول باستمرار إسرائيل في الاستيطان في الأراضي الفلسطينية وعليهم أن يفهموا ذلك".

وأكد أن دولة الكويت لديها برلمان "قوي ونشط للغاية ويعمل بجد وهذا أمر ضروري لتعزيز الديمقراطية" قائلا إن رئيس المجلس مرزوق الغانم من الأشخاص النشطين للغاية وعندما تعقد اجتماعاتنا لا يكون حاضرا فقط بل يقوم بالدفاع عن

كل الأمور التي يؤمن بها". وأضاف أنه "في بعض الأحيان يكون للدول الصغيرة مثل الكويت دور يتعدى بعدها الجغرافي لأن لها مداخلات حقيقية في كل المجالات والقضايا وهذا ما يقوم به الرئيس الغانم دائما في اجتماعاتنا لأنه يؤمن

بالدبلوماسية البرلمانية ومستعد للحضور وتحفيز الآخرين على المشاركة في الاجتماعات". وذكر أنه طرح خلال لقائه مع الرئيس الغانم تنظيم اجتماع في الكويت "إن لم يكن اجتماعا عالميا فليكن اجتماعا يضم برلمانات من مجموعات جيوسياسية مختلفة"

على أن تقوم البنوك وشركات التمويل بجدولة «الاستهلاكية» للمواطنين حتى تاريخ 31 يناير 2021

4 نواب يتقدمون باقتراح بقانون لإسقاط «فوائد القروض»



الداهوم والعتيبي والمطير والسويط يقترحون إسقاط «الفوائد»

تقدم النواب بدر الداوم وخالد العتيبي ومحمد المطير وخامر السويط باقتراح بقانون لإسقاط فوائد القروض للمواطنين على أن تقوم البنوك وشركات التمويل الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي بجدولة القروض الاستهلاكية للمواطنين حتى تاريخ 31 يناير 2021، وتسدّد على اثنتي عشرة سنة على أن يبدأ السداد في بداية السنة الثالثة بعد سنتي سماح وعلى دفعات شهرية لما تبقى من أصل الدين ودون فوائد، نظير ما تم إيداعه من مبالغ نقدية لدى البنوك من قبل الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

ويجوز للبنوك الإسلامية جدولة أصل فروض المواطنين الاستهلاكية مع التنازل عن الأرباح المحققة، وذلك وفقا لقواعد الجدولة ذاتها المشار إليها في الفقرة السابقة على أن تقوم الدولة بإيداع قيمة أصل هذه القروض لدى البنوك الإسلامية بصفة وديعة دون أرباح.

«الكويتية» تحصل على اعتماد لإصدار التراخيص الطبية بقطاع الطيران

أعلنت الخطوط الجوية الكويتية عن حصول الطيران التابع لها على اعتماد الإدارة العامة للطيران المدني الكويتية لإصدار جميع أنواع التراخيص الطبية التي تخص قطاع الطيران.

وقال الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية الكويتية عادل الصانع في بيان صحفي أمس إن تلك التراخيص تمكن العاملين من الطيارين والمضيفين والشركات في قطاع الطيران من مزاولة أعمالهم بشكل سليم في جميع أنحاء العالم.

وأضاف الصانع أن الاعتماد يمكن الشركة من منح الرخص الطبية للطيارين للاستخدام الشخصي وللطلبة المقبلين على دراسة الطيران مشيراً إلى أنه "بذلك أصبحت الخطوط الجوية الكويتية الجهة الرسمية الوحيدة في دولة الكويت التي لديها الامكانيّة في إصدار جميع أنواع التراخيص الطبية في قطاع الطيران".

وذكر أن هذا الأمر سيعود بالفائدة والمصلحة الكبيرة على الشركة خلال الفترة المقبلة إذ يساهم في تحقيق الأهداف والخطط التي تسعى إلى تنفيذها الإدارة العليا بالشركة لتطوّر (الطائر الأزرق) وجعله في مصاف شركات الطيران التجاري العالمية. وأوضح أن حصول (الخطوط الكويتية) على صلاحية إصدار التراخيص الطبية جاء نتيجة لعمل دؤوب على مدار السنوات الماضية قامت به الشركة عبر التزامها التام بجميع التعليمات الخاصة بقطاع النقل الجوي التجاري ولموابقتها ومتابعيتها المستمرة والمتواصلة والحذيفة لكل المقاييس والمعايير العالمية الخاصة بجميع الأمور الفنية والطبية والإدارية بكل ما يخص قطاع الطيران.

ويأتي اعتماد إصدار التراخيص الطبية للمهتمين بالعمل في قطاع الطيران من أفراد وشركات للتأكد من لياقتهم الصحية كإقرار للعمل في قطاع الطيران.

سيأتي بعد التصويت على طلب الإحالة للنيابة والتحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية

الداهوم: سنطلب إقرار «العفو الشامل» كأول قانون في الجلسة القادمة



بدر الداوم

قال النائب بدر الداوم أن النواب سطلبون إقرار قانون العفو الشامل كأول قانون في الجلسة التصويت على طلب الإحالة للنيابة والتحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية.

استفسر عن ضمانات عدم حجبهم للمعلومات حال وجودهم على رأس عملهم

الملا يسأل وزير النفط: هل أوقفت القياديين الذين أحيلوا إلى النيابة عن العمل؟



بدر الملا

تقدم النائب الدكتور بدر الملا بسؤال برلماني إلى وزير النفط بخصوص تنفيذ التوصيات الخاصة بلجنة التحقيق البرلمانية والتي قضت بإيقاف من تمت إحالتهم إلى النيابة العامة في قضايا تسم المال العام، منسائلا ما هي الضمانات بعدم حجب هؤلاء القياديين المعلومات والمستندات عن النيابة العامة لوجودهم على رأس عملهم؟ وقال الملا في سؤاله «نمي إلى علمنا بأن أحد القياديين نقل إلى شركة نفطية أخرى الأمر الذي يخالف قانون العمل خصوصا أنه استلم مستحقاته، فأرجو تزويدي إن كان استلم من أحيلوا إلى النيابة العامة مكافأة نهاية الخدمة؟»

«اتحاد التطبيقي»: تلقينا وعدا من «المالية» بصرف مكافأة التخصصات النادرة خلال أيام



صالح الجارحي

على عدم تكرار هذا التأخير. وختم الجارحي تصريحه بتوجيه رسالة لزملائه طلاب وطالبات الهيئة بأنه أعضاء الهيئة الإدارية ما تواجدا بالاتحاد إلا لخدمة الطلبة والدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم الطلابية، وأن أي مشكلة للطلبة لها أولوية خاصة لديه ولا يمكن السكنون عنها، مؤكدا أن مكاتب الاتحاد مفتوحة للجميع لتلقي أي شكوى أو مقترح يخدم جموع الطلبة.

لافتا إلى أن الاتحاد تقدم بكتاب لعمادة شؤون الطلبة لسرعة الصرف، وكتاب ثان للاستفسار عن أسباب التأخير، وكتاب ثالث لفتح تحقيق ومحاسبة المسؤول عن تأخر الصرف. وأوضح الجارحي أنه وفي آخر تواصل له مع الإدارة المالية تلقى وعدا بأن عملية صرف مكافأة التخصصات النادرة ستكون في غضون أيام، متمنيا الوفاء بالوعد والعمل

قال رئيس الاتحاد العام لطلبة ومندربي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب صالح عادل الجارحي أن الاتحاد تلقى كثير من الاستفسارات بشأن مشكلة يعانون منها منذ سنوات وهي مشكلة تأخر صرف مكافأة التفوق ومكافأة التخصصات النادرة، مؤكدا أن هذا التأخير مرفوض من الاتحاد حيث كان يتوجب الصرف منذ عام تقريبا، وأن الاتحاد لن يقبل بأي تأخير لمستحقات الطلبة سواء الإعانة أو مكافأة التفوق والنادر أو أي مستحقات أخرى.

وقال الجارحي أن هذه المستحقات حق أصيل للطلبة ويجب صرفها في مواعيدها المقررة دون تأخير، مشيراً إلى أن الاتحاد قام بدوره تجاه هذا التأخير، فمُنذ تولى المسؤولية منذ أقل من شهرين بادر بالتواصل مع عمادة شؤون الطلبة وكذلك مع الإدارة المالية أكثر من مرة سواء بمكاتبات رسمية أو تفاهات شفوية سعياً من الاتحاد لحل المشكلة.